مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية

ISSN

٢٠٧٠٩٨٣٨ (مطبوع) ٣٠٠٦٧٦٧٧ (إلكتروني)

العدد الاول/ المجلد السابع عشر

تاريخ النشر

٢٠ / ٣ / ٢٠٢٥

واقع السياسة الأمنية في العراق بعد العام ٢٠١٤

The reality of security policy in Iraq after 2014

أ.م.د. بدرية صالح عبد الله

A.Prof.D. Badrea Salih Abdulla

جامعة بغداد – مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

Badrea.salh@gmail.com

Abstract

After the political change that Iraq witnessed in 2003, an important phase began in the political history of Iraq, represented by the American occupation forces dissolving the Iraqi international institutions, including the army, security and political institutions, and rebuilding them anew, and rebuilding the state. Opinions differed regarding rebuilding the state. There are those who believe that political stability, economic prosperity and social peace are what is coming, especially when the temporary coalition forces were emptied. The parliamentary political system was formed to be an alternative to the previous totalitarian regime, and the process of political transformation towards democracy began through the approval of political pluralism and the adoption of the principles of law and respect for human rights and basic political freedoms. However, the process of building the state faced an error in that it was conducted in a manner based on consensual democracy and quotas, which negatively affected all areas, including the deterioration of security policy and the spread of financial, administrative and political corruption. The state became subject to a group of challenges, all of which were fundamental problems that stand as an obstacle to building the Iraqi state in general and security policy in particular. Part of this crystallized in the increase in terrorist operations, especially after the events of Mosul in 2014 by the terrorist organization ISIS, the deterioration of the security situation, the lack of state control over its borders and the weakness of Its security institutions and political instability. After 2017, with the victory of the Iraqi army, in cooperation with the international coalition forces and the Popular Mobilization Forces, it was able to defeat the terrorist organization ISIS. Then, the post-ISIS phase began to rebuild the state and its institutions and redesign its capabilities and functions, as required by the requirements of achieving national security and strengthening security policy in Iraq.

الملخص

بعد تغيير السياسي الذي شهده العراق في العام ٢٠٠٣ بدات مرحلة مهمة في تاريخ العراق السياسي تمثلت بقيام قوات الاحتلال الامريكي في حل المؤسسات الدولية العراقية من الجيش والمؤسسات الأمنية والسياسية وإعادة بنائها من جديد وإعادة بناء الدولة واختلفت الاراء حول إعادة بناء الدولة هناك من يعتقد بان الاستقرار السياسي والرخاء الاقتصادي والسلم الاجتماعي هو القادم خاصة عندما فرغت

قوات الائتلاف المؤقتة شكل النظام السياسي البرلماني ليكون البديل عن النظام الشمولي السابق وبدات عملية التحول السياسي نحو الديمقراطية من خلال اقرار التعددية السياسية واعتماد مبادئ القانون واحترام حقوق الانسان والحريات السياسية الأساسية لكنها واجهت العملية البنائية للدولة خطأ في انها جرت بشكل قائم على الديمقراطية التوافقية و المحاصصة و المؤثرة سلباً على جميع المجالات منها تدهور السياسة الأمنية وانتشار حالات الفساد المالي والاداري والسياسي واصبحت الدولة خاضعة لمجموعة تحديات كلها كانت اشكاليات اساسية تقف عائق امام بناء الدولة العراقية بشكل عام والسياسة الامنية بشكل خاص وهي يتبلور جزء منها في ازدياد عمليات الارهابية خاصة بعد احداث الموصل في ٢٠١٤ من قبل تنظيم داعش الارهابي وتدهور الاوضاع الامنية وانعدام سيطرة الدولة على حدودها وضعف مؤسساتها الأمنية وعدم الاستقرار السياسي وبعد العام ٢٠١٧ ومع انتصار الجيش العراقي وبالتعاون مع القوات التحالف الدولي وقوات الحشد الشعبي تمكن من الانتصار على تنظيم داعش الارهابي وبدات عندها مرحلة ما بعد تنظيم داعش لإعادة بناء الدولة ومؤسساتها وإعادة تصميم قدراتها ووظائفها مما يقتضيه متطلبات تحقيق الامن الوطني وتعزيز السياسة الأمنية في العراق .

المقدمة

بعد تغيير السياسي الذي شهده العراق في العام ٢٠٠٣ بدات مرحلة مهمة في تاريخ العراق السياسي تمثلت بقيام قوات الاحتلال الامريكي في حل المؤسسات الدولية العراقية من الجيش والمؤسسات الأمنية والسياسية وإعادة بنائها من جديد وإعادة بناء الدولة واختلفت الاراء حول إعادة بناء الدولة هناك من يعتقد بان الاستقرار السياسي والرخاء الاقتصادي والسلم الاجتماعي هو القادم خاصة عندما فرغت قوات الائتلاف المؤقتة شكل النظام السياسي البرلماني ليكون البديل عن النظام الشمولي السابق وبدات عملية التحول السياسي نحو الديمقراطية من خلال اقرار التعددية السياسية واعتماد مبادئ القانون واحترام حقوق الانسان والحريات السياسية الأساسية لكنها واجهت العملية البنائية للدولة خطأ في انها جرت بشكل قائم على الديمقراطية التوافقية و المحاصصة و المؤثرة سلباً على جميع المجالات

منها تدهور السياسة الأمنية وانتشار حالات الفساد المالي والاداري والسياسي واصبحت الدولة خاضعة لمجموعة تحديات كلها كانت اشكاليات اساسية تقف عائق امام بناء الدولة العراقية بشكل عام والسياسة الامنية بشكل خاص وهي يتبلور جزء منها في ازدياد عمليات الارهابية خاصة بعد احداث الموصل في ٢٠١٤ من قبل تنظيم داعش الارهابي وتدهور الاوضاع الامنية وانعدام سيطرة الدولة على حدودها وضعف مؤسساتها الأمنية وعدم الاستقرار السياسي وبعد العام ٢٠١٧ ومع انتصار الجيش العراقي وبالتعاون مع القوات التحالف الدولي وقوات الحشد الشعبي تمكن من الانتصار على تنظيم داعش الارهابي وبدات عندها مرحلة ما بعد تنظيم داعش لإعادة بناء الدولة ومؤسساتها وإعادة تصميم قدراتها ووظائفها مما يقتضيه متطلبات تحقيق الامن الوطني وتعزيز السياسة الأمنية في العراق .

أهمية البحث : تاتي اهمية البحث في انها تسلط الضوء على التهديدات والتحديات التي تتعرض لها السياسة الأمنية بعد العام ٢٠٠٣ وحتى الوقت الحاضر ومحاولة بناء استراتيجية قائمة على المواجهة لهذه التهديدات والتحديات والحل منها من اجل القيام دولة قوية تسهم في تحقيق وتعزيز الامن الوطني العراقي .

هدف البحث : يهدف البحث الى الوصول لاتفاق شامل على برنامج امن وطني يخدم المصالح العليا للبلاد وتحقيق النجاح للسياسة الامنية العراقية .

إشكالية البحث : يواجه الامن الوطني في العراق تحديات داخلية وخارجية اثرت على السياسة الأمنية واصابتها بالضعف وعدم الاستقرار ويحاول البحث الاجابة على التساؤلات التالية :

١. ما هي طبيعة السياسة الأمنية بعد العام ٢٠٠٣ .

٢. ما هي تحديات الوضع الامني في العراق .

٣. ما هي المقومات الضرورية لتعزيز الامن الوطني في العراق .

فرضية البحث : تنطلق فرضية البحث من ان الاستقرار السياسي يحقق السياسة الأمنية والتي تتطلب دعائم أساسية للمواطنين لممارسة حقوقهم والسياسية من خلال جهاز امني قوي وفعال .

منهج البحث : تم الاعتماد في هذا البحث عن المنهج التاريخي لما يتضمنه من متابعة للاحداث والوقائع وتوضيح المتغيرات التي تحكم اطار الظاهرة السياسية والأمنية كذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على اساس الارتباط والتكامل بين العوامل والمتغيرات المؤثرة في البيئة الداخلية والخارجية.

خطة البحث : لقد جاء تقسيم البحث الى محورين الاول : تناول السياسة الأمنية بعد العام ٢٠٠٣ ، والمحور الثاني : السياسة الأمنية بعد العام ٢٠١٤ ، و المقدمة ، و الخاتمة .

الحور الأول : طبيعية السياسة الأمنية بعد العام ٢٠٠٣: بعد تغيير النظام السياسي في العراق ٢٠٠٣ شهد العراق حالة من عدم الاستقرار الأمني و نتيجة الفراغ الأمن الذي أدى إلى ضرورة الحصول على السلاح للدفاع عن النفس أو لتنفيذ خطط الجماعات المسلحة والأجهزة الامنية لبعض الأحزاب والكيانات السياسية وعصابات الجريمة المنظمة و بعض الجماعات التي كانت لها مناصب وامتيازات وثروات من النظام السابق وقد تحطمت بعد التغيير وجميعها اصبح لها دور كبير في السيطرة على عمل المؤسسات المدنية الرسمية وغير الرسمية وقد امتد نفوذها على الساحة العراقية . ومع تفكك الدولة ومؤسساتها الأمنية مما ادى الى فقدان الانسجام السياسي لبناء المشروع الوطني وأصبح العراق ساحة لمكافحة الإرهاب من جهة وساحة لتصفية الحسابات مع الولايات المتحدة والدول المجاورة نتيجة ضعف وغياب الامن الوطني العراقي . لقد كان لتدمير البنية العسكرية العراقية اثر كبير على الوضع الاستراتيجي و الأمني العراقي و بعدما أصدر الحاكم المدني الامريكي (بول بريمر) حل الجيش العراقي اذ عاشت البلاد (فراغ قوة) مما شجع البحث عن بدائل لقوة الدولة وكانت احدى البدائل هي تشكيل ميليشيات مسلحة كذلك افرز الفراغ الأمني في العراق ظاهرة وجود الشركات الأمنية الخاصة التي كان يعمل بها في العناصر الأمريكية ,[١] و في عام ٢٠٠٤ تم تأسيس وكالة الاستخبارات التحقيقات الاتحادية تحت اسم (وكالة الأمن و والشرطة) ,[٢] وتم تشكيل الوحدة الأقوى في وزارة الداخلية هي (الشرطة الاتحادية) ولم تحمل هذا الاسم في البداية فقد تشكلت من قوتين منفصلتين الأولى تتبع المستشار

الأمني لوزارة الداخلية وسميت (المغاوير الداخلية) والثانية تتبع مديرية العمليات تحت اسم (قوات حفظ النظام) وغيرت بعد ذلك إلى (قيادة الشرطة الوطنية) وقد تم تأسيسها لسد الفراغ الامني و الحاجة الضرورية الى قوة لمكافحة الارهاب ,[٣] من اجل ذلك في كانون الثاني ٢٠٠٤ اعيد تأسيس وزارة الداخلية حيث كان هناك ثلاث افواج اضيف لفوج الحرس الوطني ليصبح عدد الفرق العسكرية الى ثلاث فرق وتحول التخصيصات المالية لمصلحة الامن وليس لمشاريع اعادة الأعمار حيث قام رئيس الوزراء انذاك أياد علاوى تخصيص مبلغ (٢٨٣) مليون دولار من الاموال العراقية لتجهيز دبابات وطلب وزير الدفاع الامريكي (رامسفيلد) من دول حلف وارسو ان يتبرع بالدبابات القديمة الى الجيش العراقي الجديد , ومع تولي (نوري المالكي) منصب رئيس الوزراء في ٢٠٠٧/٤/٢١ قام الائتلاف العراقي الموحد حيث وضع برنامج حكومي يتكون من (٣٤) نقطة وكان من اهمها هو الاسراع في نقل المسئوليات والصلاحيات الامنية إلى قوات الجيش والشرطة والأمن العراقية , كما اكد البرنامج على مبدأ التعاون والتنسيق بين العراق والمتعددة الجنسيات بما يحقق استكمال المستلزمات الذاتية وفق جدول زمني موضوعي تسلم القوات العراقية المهام الامنية الكاملة وانتهاء مهام القوات المتعددة الجنسيات وعودتها الى بلادها اضافة الى قيام الحكومة العراقية بتنفيذ جدول زمني لتطوير وتعزيز القوات الامنية والقتالية للاجهزة الامنية والقتالية للاجهزة الامنية والقوات المسلحة بالاسلحة والمعدات اللازمة بما يضمن جاهزيتها للسيطرة على الملف الامني .[٤] اطلقت الحكومة العراقية خطة امن بغداد والتي سميت (خطة فرض القانون) في ١٤ /شباط/ ٢٠٠٧ وقد تضمنت الخطة ثلاث جوانب تمثل الجانب الاول العسكري والذي يضم خطط الامنية ذات الطابع العسكري عبر نشر قوات الامن وضبطها بمراكز قيادة مستهدفة ضرب اوكار المسلحين بتوقيتات متشابهة , اما الجانب الثاني هو الاستخباري و يتضمن جمع المعلومات الاستخبارية لادامة الدعم للجهد العسكري , اما الجانب الثالث هو توفير الخدمات . وبدات الحكومة العراقية تتجه نحو توسيع العمليات العسكرية ضد الجماعات المسلحة والانتشار الكثيف للقوى الامنية المشتركة مما اضعف دور الجماعات المسلحة اتجاه الدولة وزادت التجهيزات الامنية من تطورها وتعزيز قدراتها وكفاءتها

. وقد تم توقيع اتفاقية الوضع القانوني للقوات (اتفاقية الاطار الاستراتيجي) بين العراق والولايات المتحدة مانحة القوى الامنية العراقية المسؤولة عن الوضع الامني في العراق , وصادق عليها البرلمان العراقي في كانون الثاني/ ٢٠٠٨ , وقد سبق ذلك الاعلان عن اول استراتيجية للامن الوطني بتكليف من رئيس مجلس الوزراء لفريق رفيع المستوى كرئاسة المستشار الامن الوطني باعداد استراتيجية وطنية للامن واعداد خطة عمل بمساعدة خبراء (وزارة الدفاع , وزارة الداخلية , وزارة الخارجية , وزارة المالية , وزارة العدل , جهاز الامن الوطني , جهاز المخابرات , جهاز مكافحة الارهاب , مستشارة الامن الوطني)[٥] , تقوم هذه الاستراتيجية على مواجهة العنف والارهاب والفساد والجريمة والتخريب اضافة الى التهديد الاقليمي . كما عملت الولايات المتحدة على تسليح العشائر تحت ما يسمى بمجالس الصحوة ويرى البعض ان هذه الاستراتيجية عملية ترميم لقرار حل الجيش العراقي الا ان هذه الاستراتيجية اوجد مشكلة بعد ذلك تمثلت في كيفية دمج عناصر هذه الصحوات في القوى الامنية العراقية اذ ان هذه الصحوات ليست ذات فكر او منهج واحد فهي تشكلت لاسباب منها (القتال ضد القاعدة , دفع خطر المليشيات , طلبا للرزق والعمل , استيعاب اهالي المناطق الساخنة) .[٦] وفيما بعد بدات عملية (صولة الفرسان) في البصرة عام ٢٠٠٨ وقيام عمليات امنية اخرى في مناطق مختلفة من العراق بهدف انهاء التمردات المحلية التي تضمنتها استراتيجية الامن الوطني مثل عملية (السلام) في مدينة الصدر في بغداد , وعملية (وعد السلام) في مدينة العمارة في محافظة ميسان , عملية (زئير الاسد) في الموصل ومناطق متفرقة في محافظة نينوى ,[٧] وكانت ذات اثر ايجابي داعم للامن الوطني , بالاضافة الى ذلك ازداد عدد المنتسبين لوزارة الدفاع على مستوى الجنود والضباط والوحدات العاملة في الميدان وازداد عدد المواطنين للالتحاق بالجيش كما قامت الولايات المتحدة بمساعدة الحكومة العراقية في فتح سفارات نشطة في الدول المهمة كالسعودية والمشاركة في وضع بنية صلبة في الجوانب الامنية والسياسية والاقتصادية والتأكيد على اهمية المصالحة الوطنية والتوزيع العادل لعائدات النفط وتفكيك الجماعات المسلحة واشراك الدول الاقليمية في عملية بسط الامن في العراق رغم

الاختلاف معها مع الاشارة الى ضرورة ان يسير الحوار بالتوازي مع الجهد العسكري الامني والدعم اللوجستي الامريكي للقوات العراقية وتوفير المساعدات العسكرية في هذا الجانب وضمن هذا الاطار وفرت المعلومات الاستخبارية والدعم الذي قدمته (الصحوات) وهم من ابناء العشائر في بغداد _ الانبار _ ديالى _ شمال بابل _ جنوب بغداد _ وبعض مناطق الكوت من التعاون مع القوات الامريكية والمساعدة الفاعلة في التضييق على الجماعات المسلحة والقتل على الهوية وقد وافق رئيس الوزراء على الحاق ٢٠٪ من عناصر الصحوة بالقوات الامنية العراقية مع حرصه على اختيار الضباط والقادة بمعرفته ,[٨] ومع تاسيس العديد من المؤسسات والهيئات المستقلة و بعد ٨/كانون الاول/ ٢٠٠٩ و بعد التصويت على قانون الانتخابات وتنامي موجة العنف الطائفي والخطاب التحريضي على الطرفين وزادت الاحتجاجات في المنطقة الغربية من العراق في ظل الاختراقات الامنية وحالة عدم الاستقرار السياسي وضعف وغياب الوعي السياسي فضلا عن التشتت الاجتماعي والمجتمعي مما ادى الى ظهور التطرف الطائفي وهذا ما انعكس سلبا على الامن الوطني للدولة العراقية والتخبط في تنفيذ السياسة الامنية وذلك لاسباب وعوامل عديدة منها :

١ - الازمات والخلافات السياسية المستمرة بين الاطراف السياسية وعدم الاتفاق على المصالح العليا للدولة خاصة في تسليح الجيش والبناء القدرات الامنية والشرطة على اسس وطنية ومهنية تقف امام اي تهديدات امنية داخلية و خارجية خاصة الخلاف بين القوى السياسية والحزبية حول دخول الجيش للمدن ومحاولة اخراجه وسحبه بدون استراتيجية مرافقة لملئ الفراغ الامني اضافة الى الفساد الاداري والمالي الذي انهك الجيش والمؤسسات الامنية هذا ما اشار اليه التقرير الاستراتيجي للامن القومي العراقي ٢٠٠٧ /٢٠١٠ في موضوع التدخلات دول المنطقة في الوضع الامني العراقي و ياتي التحدي الاكبر نتيجة التحول السريع الذي يوفر بيئة خصبة للاستقطاب الديني والمذهب والعرقي في مجتمع تعددي مما يزيد بذلك التدخلات السياسات قصيرة النظر المبنية على المصالح الضيقة والمخاوف المبالغ فيها للدول الاقليمية تجاه العراق الجديد [٩] . و من اسباب تدهور الوضع الامني هناك اسباب (امنية –

اجتماعية – اقتصادية – سياسية – ايدولوجية – سايكولوجية – ثقافية) , كما اشار التقرير في الفقرة الخاصة بعقد اتفاقيات امنية ثنائية او متعددة الاطراف (تدرك الحكومة العراقية بان الارهاب والتمرد يغذي بشكل رئيسي من خارج العراق) , وان نجاح الترابط بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية والوزارات المدنية والاجهزة العسكرية في رسم وتنفيذ الاستراتيجية الامنية الوطنية يتوقف على طبيعة العلاقة بين المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني التي هي حلقة وصل بين الشعب والحكومة .[١٠] ومن ابرز الاسباب الامنية عدم قدرة الكوادر الامنية في بداية نشاتها على توقع العمل الارهابي و توقع الحدث قبل وقوعه و ذلك عن طريق جمع المعلومات وتحليلها وضعف الجانب الاستخباراتي في بداية انشاء الاجهزة الامنية , اما الاسباب الاجتماعية طبيعة المجتمع التعددي وتكوين جماعات عديدة واستغلال ذلك من قبل اطراف خارجية فضلا عن البطالة والفقر السبب الاقتصادي والرئيسي للعنف ومن الاسباب السياسية هي ان اغلب الجماعات المسلحة تدعي لنفسها برامج سياسية ومهام كلها عوامل ساعدت على تنامي موجة العنف الطائفي والخطاب التحريضي .[١١] لذلك واجهت المؤسسة العسكرية والامنية العراقية تحديات على مستويات استراتيجية وتكتيكية وهذا يستدعي اعادة النظر في الاستراتيجية الشاملة للامن الوطني العراقي وتسعى الدولة العراقية الى بسط الامن وتحقيق هيبة الدولة واحتكار قوة السلاح في مواجهة تهديد التنظيمات الارهابية وتزايد نفوذ الميليشيات على حساب الاجهزة الامنية الرسمية . وعلى الرغم من حالة الاستقرار الامني النسبي التي شهدها العراق قبل خروج القوات الامريكية ٢٠٠٩/٢٠١١ ولكنه لم يستغل بشكل مناسب في بناء قدرات القوات المسلحة بما يتلائم مع تحديات كبيرة في الدفاع عن العراق ولم تكن القيادات والاسلحة قد اكملت بنائها قبل خروج القوات الامريكية في نهاية عام ٢٠١١ , اضافة الى ذلك لم تكون النخب السياسية متحمسة لاعادة بناء الجيش قادر على مواجهة التهديدات التي نراه واضح مع خروج الجيش الامريكي والانسحاب من المدن ثم المحافظات بدات نوعية القيادة تنخفض بشكل كبير في قطاع الامن بعد ان اصبح الارهاب هو المتغير الاكثر فعالية وعنصر الاستنزاف والارباك خاصة للمؤسسة

الامنية العسكرية وهذا ما نراه واضح مع دخول تنظيم داعش الارهابي للعراق واحتلال محافظة الموصل ٢٠١٤/٦/١.[١٢]

المحور الثاني : السياسة الامنية بعد العام ٢٠١٤ : لقد تم تكليف رئيس الوزراء انذاك (حيدر العبادي) مهمة تشكيل الحكومة التي كان برنامجها يقضي على تحقيق امن العراق واستقراره وحماية منشاته و بناء جيش قوي مهني ويسانده جهد استخباري وامني .[١٣] وبعد فقدان الثقة بين المواطن والحكومة من جهة وبين الحكومة المحلية المركزية من جهة اخرى وقدمت الولايات المتحدة عبر التحالف الدولي ,[١٤] المعونة العسكرية التي شملت المعدات الاليات العسكرية واعتمد بشكل مباشر على جهاز مكافحة الارهاب والقوات الامنية المستعدة للعمل مع الولايات المتحدة , و كذلك شاركت في تحرير الموصل كل من (الجيش العراقي - البيشمركة - الحشد الشعبي - قوات التحالف الدولي - ابناء العشائر حرس نينوى) وهنا تجدر الاشارة الى ان على الرغم من تعدد اجهزة الاستخبارات و جمع المعلومات في القوات الامنية العراقية الا انها تفتقر الى التخصص والتنسيق الدقيق فيما بينها بسبب عدم وجود قيادة او جهة مركزية تنظم انشطتها واعمالها و لعل هذه المشكلة الهيكلية تعد مشكلة اساسية لانها ترتكز على مشكلة عدم تقاسم المعلومات بين الوكالات الوطنية , ومن ابرز المعضلات التي تواجه عمل الاجهزة الاستخباراتية (ضعف وغياب تقاسم وتبادل المعلومات واحتفاظ اجهزة الاستخبارات وللمعلومات نفسها . اضافة الى جهاز الاسايش الكردي ستعمل خمسة أجهزة استخبارية في الموصل و محافظة نينوى هي جهاز المخابرات الوطني و وكالة المعلومات التابعة لوزارة الداخلية ، جهاز الأمن الوطني ، ومديرية الاستخبارات العسكرية و المديرية العامة للأمن للاستخبارات) .[١٥] لذلك ضرورة تعزيز ثقة المواطنين في مدينة الموصل بالاجهزة الامنية والتفاعل معه واشراكه في حماية منطقته وبقاء عملية ادارة الملف الامني تحت اشراف وقيادة الحكومة الاتحادية بالتعاون والتنسيق مع مجلس محافظة الموصل والاجهزة الامنية في اقليم كردستان , وذلك بسبب ان استراتيجية تنظيم داعش الارهابي يعتمد على ضرب المدن والعصابات دون تكتيك واضح مثل هذه الحروب لا يمكن التعامل معها بمنطق الجيش النظامي

ولهذا كانت هناك ضرورة تاسيس بديل شعبي جماهيري عبر تاسيس الحشد الشعبي وعد الحشد الشعبي من قبل العراقيين رمزا وطنيا يعوضهم في حربهم ضد الارهاب. [١٦] كما ان القيادة السياسية والمرجعية الدينية دعت الشعب الى التعبئة وكانت نتيجة الاستجابة قوية وبدلا من الشعور بالضعف شعر العراقيون بالقوة وصل التجنيد (١٢٠) الف متطوع للحشد الشعبي باعتباره احد تشكيلات القوات المسلحة العراقية وهي هيئة رسمية ترتبط بالقائد العام للقوات المسلحة (حيدر العبادي) وتتولى عمليات القيادة والسيطرة والتنظيم ولقوات الحشد الشعبي وحقق انتصارات في تحرير العديد من الاراضي ٢٠١٥/ ٢٠١٦ وتحرير جرف الصخر , تحرير مدينة بيجي , تحرير مدينة الفلوجة .

ولقد واجهت السياسة الامنية في العراق بعد العام ٢٠١٤ تحديات عديدة من ابرزها : ١ - التحديات السياسية والامنية : بعد التغيير السياسي للعراق وتشكيل مجلس الحكم المؤقت في ٢٠٠٤/٧/١٣ من قبل الحاكم المدني بول بريمر ثم قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية ٢٠٠٤ والذي حدد بموجبه طبيعة النظام السياسي العراقي في اطار نموذج ديمقراطي توافقي لتقاسم وممارسة السلطة عبر ارساء مبدا التوافقية على صعيد السلطات الثلاث من خلال الغاء مركزية السلطة التنفيذية عبر تقسيمها وموازنتها بين مجلس الرئاسة ومجلس الوزراء حيث يتكون مجلس الرئاسة من ثلاث اعضاء يمثلون المكونات الرئيسية واعتماد مبدا التوافقية على اساس مناطقي من خلال انشاء نظام اللامركزية الإدارية من المحافظات اللامركزية السياسية للاقليم, [١٧] واعتماد المحاصصة الطائفية والتوافقية وسيلة لتسليم السلطة مما ولد صراع بين المكونات المجتمعية (صراع هوياتي) وذلك بسبب نظام المحاصصة الطائفية والسياسية والقومية الذي اعتمدت عليه سلطات الاحتلال التوافقات السياسية بغية ارضاء الاطراف المشاركة في العملية السياسية مما اثر على عدم الاستقرار السياسي وتصارع الثقافات و الايدلوجيات السياسية وغياب الاجماع الوطني مما اثر على الامن والاستقرار واضعف الوحدة الوطنية , [١٨] وتمثلت حالة عدم الاستقرار الامني في التفجيرات والاعمال الارهابية التي شملت بعض المحافظات العراقية وان التعامل مع التحدي الامني يستدعي التعامل مع الارتباطات الخارجية من خلال عدم التعامل

مع اي جهة الا بالتنسيق مع الحكومة خاصة مع وجود الشركات الامنية الخاصة بديل عن قوات الاحتلال وارتباطها بالسفارة الامريكية وتدخلات دول الجوار الجغرافي للعراق ايضا جماعات الجريمة المنظمة التي استغلت الفوضى والخطف والابتزاز والاغتيالات وفي ظل عدم قدرة الدولة على التعبئة السريعة لامكاناتها العسكرية والمدنية وضعف القوة العسكرية للدولة اضافة الى الطبيعة الاجتماعية داخل بنية الجيش وخلفياته الاجتماعية يمكن تستغل لايجاد الفرقة والصراع والحرب الاهلية بين قطاعات الجيش اضافة الى وجود ميليشيات عسكرية لا تخضع لسيطرة جهاز الدولة ومن مؤشرات قياس عوامل التهديد العسكرية وتدخل القوات المسلحة في السياسة ومدى وجود قوات شبه عسكرية غير خاضعة لسيطرة الدولة .[١٩]

٢ - التحديات الاقتصادية : يعد العراق من الدول التي تعتمد على الاقتصاد الريعي الذي يخضع لتقلبات السوق العالمية والسياسات الاقتصادية لدول العالم ويشهد تذبذب في اسعار النفط مما يهد الامن الوطني اضافة الى عدم وجود رؤية اجماع وطني ورؤية وطنية حول المصالح الاقتصادية وعدم القدرة على الاستفادة من الموارد الطبيعية وتنميتها وضعف القدرات التنافسية العالمية وارتفاع تكلفة الانتاج اضافة الى ذلك ضعف الانتاج الصناعي والزراعي والحيواني وعدم وجود اكتفاء في المواد الغذائية هذا ما انتج حالة الفقر وانخفاض في مستوى المعيشة ووجود فوارق كبيرة في الداخل بين الطبقات وارتفاع نسبة البطالة فضلا عن نقص او غياب العدالة الاقتصادية بفعل التوزيع غير العادل للثروة الوطنية على القلة الحاكمة وحلفائها وحرمان الغالبية العظمى من المواطنين من حقهم فيها بل وحرمانهم غالبا من الحد الادنى ومن وسائل العيش الكريم او حتى جزء منها.[٢٠] وعدم توفر المواد الاولية والطاقة اللازمة للصناعة وهذا ما ولد احساس المواطن بالحرمان الاقتصادي حيث ان تزامن مع التهميش السياسي والشعور بالحرمان الاقتصادي يؤدي الى عدم الرضا واللجوء الى العنف.[٢١] الى جانب ذلك تدهور البنى التحتية التي هي ضرورية لعملية النمو التنمية الاقتصادية في العراق وهي اهم عناصر جذب لاستثمار وتنمية الاقتصاد الوطني وتطوره مكن دخول العراق بحروب طويلة وعقوبات اقتصادية دولية على العراق

كل ذلك ادى الى دمار تلك البنى وعدم الاهتمام في مجال اعادة اعمار البنى التحتية للبلد نتيجة انخفاض التخصيصات المالية المخصصة ضمن الموازنات العامة الاتحادية مما اثر سلبا على سياق عمل هذه المؤسسات والمرافق العامة الاستراتيجية للدولة فضلا عن تداعيات حرب تنظيم داعش الارهابي التي ادت الى تدمير وانهيار كبير في البنى التحتية لمعظم المدن والمحافظات التي دخلها هذا التنظيم لذا يمثل قطاع البنى التحتية احد اهم ركائز التي يستند عليها الامن الوطني الاستراتيجي للعراق ايضا هناك موضوع انحسار المياه وانخفاضها لنهري دجلة والفرات وهذه ظاهرة خطيرة تهدد الامن الغذائي والبيئي وزيادة التصحر اضافة الى نسبة الفقر والبطالة بين الشباب وازدياد اعداد العمالة الاجنبية الوافدة الى العراق والتي لها اثار سلبية على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي فهي تاتي بثقافات وافكار لها تاثير على الهوية الوطنية والجوانب الثقافية اضافة الى ذلك تاثر على الطلب على العمالة العراقية وهي اساسا تعاني من الركود الواضح فضلا عن اثارها الصحية فمعظم الوافدين هم من جنوب شرق اسيا .[٢٢]

٣ - التحديات الاجتماعية : ان ضعف النسيج الاجتماعي وضعف الانتماء الوطني من المشاكل الاجتماعية التي ظهرت نتيجة التهجير القسري في بعض المناطق وانتشار الجريمة المنظمة من عمليات خطف وسرقة وسطو مسلح لا تقل في خطورته عن الارهاب ويجب التعاون للقضاء عليها وهذا ما اشار اليه رئيس الوزراء السابق حيدر العبادي لان التركيبة الديمقراطية السكانية , وغياب الخدمة العسكرية الالزامية , بروز الخلافات بين الزعامات الحاكمة , زعزعة نظام القيم و تغيير الولاءات وصعود شرائح اجتماعية جديدة وتنامي معدلات البطالة بين الشباب والاضطرابات وعدم الاستقرار السياسي جميعها عوامل تهدد الامن الوطني .[٢٣] اضافة الى ذلك ظاهرة انتشار المخدرات بسبب ضعف السلطة وانتشار البطالة بين فئات الشعب والشباب تحديدا مما جعلهم يرتادون المقاهي ويتعاطون المخدرات للهروب من الواقع الامني والاقتصادي المتردي وضعف السيطرة على الحدود وفر الجو المناسب لتجارة المخدرات واختلال المنظومة الدينية والقيمية للشباب العراقي بسبب الصرعات الدينية والمذهبية

وموجات الالحاد واللادينية خلط الاوراق وضعف الرقابة الاسرية مما ادى انتشار ظاهرة المخدرات وزادت حالات الانتحار والقتل بدواعي الشرف وغسل العار وهذا من التحديات الاجتماعية المهمة .[٢٤]

٤ - تحدي الارهاب : عندما يوظف الارهاب لخلق بيئة دولية تتسم بالتهديد الدائم وانعدام الامن لا سيما الجانب السايكولوجي في الارهاب الذي يهدف الى شل الحياة في مجمل نواحيها السياسية والاقتصادية والاجتماعية مما يجعل الدولة توجه طاقاتها نحو التهديد غير المرئي بدلا من توجيه طاقاتها للتنمية والاعمار , ويمثل الارهاب التهديد الاكبر للسياسة الامنية العراقية فقد استغلت الجماعات الارهابية بكل مسمياتها وانتماءاتها عدم الاستقرار السياسي وعدم وجود استراتيجيات واضحة وفعالة لمواجهته مما جعل ابعاده تتعدد والاهداف تتنوع بحكم ارتباطه بمصالح الدول والمنظمات الخارجية والداخلية وتتمثل هذه الابعاد (البعد الديني المتطرف , البعد الاجرامي , عصابات الجريمة المنظمة , البعد الفوضوي للجماعات المسلحة الخارجة عن القانون , البعد السياسي) [٢٥] . و مع ظهور تنظيم داعش الارهابي بعد العام ٢٠١٤ وانتشار الجريمة المنظمة مقابل ضعف القوات المسلحة العراقية في مجال التسليح والتدريب وانتشار السلاح خارج اطار الدولة حيث ان بعض الفصائل تحمل اسلحة متطورة جدا وظاهرة الفساد المالي والاداري داخل المؤسسات الامنية مما ادى الى ضعف المؤسسة الامنية وضعف الجهد الاستخباري وتراجع القدرات العملياتية المتنوعة وغياب التحليل المنطقي للاحداث وعدم فهم فلسفة العدو القتالية اضافة الى مسئلة التسليح والتجهيز والتدريب اثر على اداء القوات الامنية وقدراتها في مسك الحدود هذا ما ادى التهديد الالكتروني السيبراني او الامن السيبراني من التهديدات الرئيسية التي تؤثر في السياسة الامنية العراقية واصبح الاختراق والتجسس على المعلومات الخاصة بالمؤسسات العراقية كافة ولاسيما الامنية نظرا للتطور التكنلوجي الذي شهده العراق في مجال المعلومات و الاتصالات بعد العام ٢٠١٣ والذي تزامن مع ضعف الامنية الالكترونية لدى البنية التحتية الوطنية (امنية – مصرفية – شخصية) ادى الى ان يصبح العراق منكشفا استراتيجيا للكثير من دول العالم والاختراق والتجسس على المؤسسات الامنية واستخدامها لاغراض المساومة اي لتنفيذ

عمليات ارهابية واسنادها وان اكثر المؤسسات العراقية تتعاقد لتجهيز معلوماتها من اقمار صناعية مما يشكل خرق لامن المعلومات العراقي .

٥ - التحدي الاعلامي : يمثل التاثير الاعلامي في واقع البيئة الاستراتيجية للعراق عامل له العديد من الدلالات التي تتحدد معظمها بدلالات مهدة للامن الوطني ويتاثر المجتمع العراقي بنحو كبير ما تسوقه الفضائيات العربية الاقليمية التي تمثل بوابة من بوابات التاثير على صناعة الادراك للجمهور العراقي وهو ما خلق نوعا من الانكشاف الاعلامي لنطاق واسع شمل الدوائر السياسية و الامنية والاجتماعية ومثل الاعلام الاقليمي ولاسيما المحيط في دائرة التفاعلات الاقليمية الساخنة العامل المؤثر على البيئة الاستراتيجية الوطنية ,[٢٦] كما تحول الاعلام الوطني الى اعلام رد فعل وليس اعلام مبادرة وهذا يعني اتاحة الفرصة للاخرين لتهديد الامن الوطني ولتحقيق المصالح المضادة وعدم القدرة على تشكيل رأي عالمي المطلوب لتحقيق المصالح الوطنية .

٦ - التحدي الامني السيبراني : ان سياسة الانفتاح الكلي على الفضاء السيبراني دخلت مع دخول القوات الامريكية للعراق عام ٢٠٠٣ وشهد انفتاح واسع وهي متاثرة بسياسة الفضاء المفتوح التي تبناها الولايات المتحدة ذاتها واتخذت السياسة محورين الاول حرية وسائل الاعلام وفتح الفضاء السيبراني ومنح الافراد الحرية الكاملة في الوصول الى محتوياته او نشر من خلال معاملته مساوية لوسائل الاعلام الاخر واخذت بعدا تشريعيا من خلال الغاء وزارة الاعلام وانشاء المفوضية العليا للاتصالات والاعلام في اذار/ ٢٠٠٤ والثاني تقليل الرقابة الامنية على وسائل الاعلام بما فيها الانترنت عن طريق الغاء الاجهزة والمؤسسات الامنية التي كان يستعملها النظام السابق وانشاء جهاز امني موحد هو اللجنة الوزارية للامن القومي في نيسان/ ٢٠٠٤ وازداد الخطر والارهاب السيبراني مع دخول تنظيم داعش الارهابي للعراق , وقد اشارت السلطات الامنية العراقية الى العلاقة بين التاثيرات السلبية لمواقع الانترنت على الامن الوطني اذ تنوعت اساليب التعامل من قبل الجماعات الارهابية بين التخطيط والتنفيذ لاعمالهم الاجرامية ونشر افكار التطرف والعنف والترويج لها واستقطاب اعضاء جدد

وإمكانية نشر توترات بين المكونات المجتمع.[٢٧] الى جانب اجبار الدولة على اتخاذ اجراءات للضبط قد تؤثر في صورتها على المستوى الدولي كما اقام تنظيم داعش الارهابي باستخدام الانترنت في بث عمليات الاعدام التي كان يقوم بتنفيذها على الاسرى وذلك لبث الرعب والفزع في نفوس اهالي المدن التي كان يرغب في السيطرة عليها ومثال على الاختراق السيبراني في ٢٥ /تشرين الثاني/ ٢٠١٩ عندما تم اختراق الموقع الرسمي بجهاز مكافحة الارهاب والاعلان عن انقلاب ضد الحكومة استجابة لدعوة المتظاهرين الا ان جهاز مكافحة الارهاب اعلن في موقعه الالكتروني الرسمي لاحقا عن تعرض الموقع للاختراق وان ما نشر فيه ليس صحيحا, [٢٨] حيث غالبا ما تعطل الصفحات الرسمية الخاصة بالوزارات الامنية مثل وزارة الداخلية ومستشارية الامن الوطني وجهاز مكافحة الإرهاب وفي ٢٠١٦/٣/١ تم اقرار إستراتيجية الامن الوطني بعد ان تم اعدادها من قبل الامن الوطني فقد تضمن ثلاث محاور مهمة وهي مرتكزات استراتيجية الامن الوطنية ، و المخاطر والتهديدات على الامن الوطني , ام المحور الثالث ناقش سبل تحقيق الاهداف الاستراتيجية . اما بالنسبة للوضع السياسي في تلك المدة لقد جاءت تظاهرات تشرين/ ٢٠١٩ ضد الوضع المتردي في جميع المجالات وبعد ضغط الحركة الاحتجاجية التشرينية التي استطاعت كسب تاييد الافراد والجماعات واكثر شرائح المجتمع والتنظيمات النقابية والمهنية والاتحادات وطلبة الجامعات ومنظمات المجتمع المدني وكسب التعاطف على المستوى الوطني ونتج عنها استقالة رئيس الوزراء عادل عبد المهدي في ٢٩ /تشرين الثاني/ ٢٠٢٠ . ونتيجة الاحتجاجات الشعبية المطالبة بالاصلاح تم تكليف رئيس مجلس الوزراء مصطفى الكاظمي في ٧ /ايار /٢٠٢٠ وبعد حملة من الازمات التي مر بها العراق حيث واجه السيد الكاظمي تحديات منها حصر السلاح بيد الدولة ومواجهة تنظيم داعش والمخاوف من رجوع هذا التنظيم للمواجهة والسيطرة عليه كليا وكان امام تحدي امني كبير وهو فرض سلطته على القوات الامنية من اجل تحقيق الاستقرار ولقد جاء الكاظمي بعد تقديم عادل عبد المهدي استقالته في نوفمبر/ ٢٠١٩ بسبب الفساد وسوء الاداء الحكومي وتواجه حكومة الكاظمي العديد من المشكلات والتحديات المتشابهة السياسية والامنية الداخلية والخارجية منها

اقتسام السلطة وفق اسس طائفية عرقية ولم يقتصر اثرها على الجانب الداخلي (السلطة التنفيذية والقضائية ورقابة البرلمان) وانما على الصعيد الخارجي اصبحت تهدد الاستقرار السياسي حيث رافق تشكيل الحكومة العراقية ازمات مركبة سياسية وصحية واقتصادية لابد من مواجهتها وبرزت الازمة الاقتصادي يناير /. ٢٠٢٠ , اما في الجانب السياسي الامني تواجه الحكومة العراقية تحدي بين الاول حصر السلاح بيد الدولة عندما اعلن رئيس مجلس الوزراء في برنامجه الحكومي والثاني يمثل في مواجهة عودة نشاط تنظيم داعش , ان التحدي الابرز امام حكومة الكاظمي والذي له صلة وثيقة بالالتحاق (الامني والسياسي حتى الاقتصادي) اما الامني والسياسي فهو السيطرة على الجامعات المسلحة في البلاد وضبط حركة وسلوكيات من فصائل وجماعات مسلحة والذين هم يمتلكون قوة عسكرية كبيرة ودورا سياسيا وامنيا , واما الاقتصادي فهو كما تبنت الحكومة العراقية السياسة العامة للصحة ٢٠١٤ / ٢٠٢٣ لزيادة كفاية النظام الصحي في العراق وتحسين مستوى صحة الفرد والمجتمع ولاسيما في المناطق المحررة وكذلك اتجه النظام السياسي العراقي نحو ملف الاصلاح السياسي وبناء على قناعته بضرورة تصحيح الوضع السياسي القائم والغير مرغوب فيه بهدف تصحيح الاخطاء وتصويب الاداء وتطوير كفاءة عمل النظام السياسي وزيادة فعاليته . [٢٩] اذا الحكومة الجديدة تحتاج الى فرض سلطة على قوات الامن العراقية من اجل تحقيق الاستقرار الحقيقي في البلاد. [٣٠]

٧ - مكافحة الارهاب : واحدة من ابرز القضايا والتحديات التي تواجه العراق منذ عام ٢٠١٤ التنظيمات الارهابية استطاعت اختراق الجهود والتضحيات العديدة واختراق البنية الاجتماعية والسياسية العراقية وتمكنت من زعزعة السياسة الامنية والعبث بمقدرات وامكانات العراق في مختلف المجالات ولان التنظيمات الارهابية تعتمد على ركائز اساسية في عملها منها (العقيدة الايمانية - مصادر التمويل المالي - القوة العسكرية) ان معالجة العقيدة الايمانية تقع على عاتق المؤسسات الدينية والسياسية ووسائل الاعلام والمجتمع المدني ومواجهة القوة العسكرية تتجدد بالمؤسسات الامنية والعسكرية والاستخبارية اما فيما يتعلق بمعالجة مسئلة قطع الامدادات ومصادر التمويل المالي للتنظيمات

الارهابية تكون من خلال الاجهزة الرقابية والمالية والامنية واصبح مكافحة غسيل الاموال وتمويل الارهاب اصبحت الهدف الاستراتيجي لمجموعة العمل المالي وشرع العراق قانون رقم (٣٩) لعام ٢٠١٥ لمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب وتم تشكيل مجلس مكافحة غسيل الاموال وتمويل الارهاب برئاسة محافظة البنك المركزي ٢٠١٧ /٢٠٢٠ قام صانع القرار العراقي لقطع خطوط الامداد المالي للتنظيمات الارهابية من خلال الاجهزة الرقابية المالية والامنية وتوحيد الجهد الاستخباراتي للاجهزة المعنية لرفد مكتب مكافحة غسيل الاموال وصدرت الاستراتيجية الوطنية لمكافحة غسيل الاموال وتمويل الارهاب في البنك المركزي العراقي مطلع ٢٠١٨ والتي سعت الى تفعيل دور المؤسسات المالية والاقتصادية والاجهزة الامنية والاستخبارية الى جانب تشكيل محكمة خاصة بقضايا غسيل الاموال وتمويل الارهاب من خلال التعاون بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في العراق الى جانب التعاون مع المؤسسات الاقتصادية والمنظمات الدولية . [٣١] اضافة الى ذلك على الاجهزة الامنية (الشرطة والجيش) بشكل مهني وعقيدة حب الوطن وتنقيته من كل عوامل التحزب والانحياز السياسي او المذهبي والطائفي والعرقي والولاء يكون لادارته وعقيدته العسكرية ولا يخضع لغير القانون و توحيد الجهد الاستخباري لمكافحة العنف والارهاب والجريمة المنظمة واصدار تشريعات جديدة من قبل مجلس النواب لبناء جهاز استخباري فعال وترسيخ مبدا المواطنة بثوابت الولاء للوطن واشاعة ثقافة التطوع في الاجهزة الامنية العسكرية الدعوة الى ازالة حالة العسكرة التي تتبعها بعض الاحزاب المستخدمة في هيكليتها الداخلية اشراك المواطنين في الجهد الامني والاستخباري والانخراط في اعمال المجتمع المدني بناء قدرات وطنية متكاملة ولاسيما اجهزة الاستخبارات بحيث تتوفر لها امكانيات فعالة لجمع المعلومات الاستخبارية للشرطة في العراق وظائف امنية اخرى اجتماعية ومن واجبها تحقيق الامن والاستقرار لافراد المجتمع وتفعيل دور الشرطة المجتمعية و التاكيد على استقلالية النزاهة ودعمها ماديا ومعنويا من قبل كافة مفاصل الدولة , تجديد جرائم عقوبة الفساد والرشوة كذلك انشاء مؤسسات متخصصة في مكافحة الارهاب بكافة اجياله واستخدام العقوبات الصارمة لكل من يروج خطاب

الكراهية والتحريض على العنف والتطرف , واتباع سياسة تعليمية تربوية واضحة في ترسيخ القيم الوطنية وتشجيع على استثمار الطاقات الشابة الى جانب ذلك توظيف قدرات الحشد الشعبي في الاجهزة الوطنية العراقية من خلال المادة هيكلة المؤسسات الامنية والقطاع العسكري واعادة ترتيب طبيعة التعامل الخارجي مع دول المنطقة والعالم بما يخدم المصلحة الوطنية العراقية وتوفير بيئة الاندماج الاجتماعية بمجتمع متماسك . وتجدر الاشارة الى ادامة العلاقة والتعاون مع التحالف الدولي ودول الجوار بشان مواصلة عمليات مكافحة الارهاب عن طريق تبادل المعلومات وتقديم الاسناد الحيوي وتفعيل الاتفاقية الامنية المعقودة بين العراق والولايات المتحدة بما يعزز قدرات العراق في مواجهة المشاكل الرئيسية خاصة بعد ما قامت بعض القوى السياسية لاخراج القوات الامريكية في العراق وتحولت القوات الاجنبية من المهام القتالية في كانون الاول/ ٢٠٢١ الى اداء مهام غير قتالية اشتملت على التدريب وتقديم المشاورة والمساعدة في الجوانب عديدة ثم عادت المطالبة بخروج القوات الاجنبية الامريكية في ٢٠٢٣ من قبل مجموعة من الاحزاب السياسية .[٣٢]

٨ - تعزيز مبادئ الديمقراطية لدعم شرعية النظام السياسي : ان تعزيز الديمقراطية ياتي مع تطبيق و احترام القانون وكفالة حقوق الانسان وتوسيع سيادة ثقافة التسامح واحترام الراي الاخر بمعنى اخر كلما قام النظام السياسي بالتعامل المرن وسعى الى تلبية حاجات ومطالب الشعب كلما تعززت الثقة بين الطرفين ويتعزز بذلك امن المواطن السياسي الذي يعد مدخل واساس لتعزيز الامن الوطني ومن النقاط المهمة ايضا اتباع الخطاب السياسي العقلاني وهو احد الاهم الاشاعة ثقافة التسامح والتعايش السلمي واداة للتواصل والتفاعل مع الاخر لمناقشة افكاره ومعتقداته السياسية داخل مجتمع وآلية للتعبير عن غايات ومصالح الجماعة التي ينتمي لها وحل للازمات السياسية وعلى الحكومة اتخاذ مواقف حيادية حتى تكون راعية للتعددية عن طريق الحلول الادارية غير الاستئصالية وعبر خطوات معينة منها اشراك افراد المجتمع في ممارسة السلطة السياسية والادارية باعتماد مبدا الكفاءة ومعيار النزاهة في الاداء من دون اقصاء او تهميش لفئة معينة الهدف هو ادخال فئات المجتمع وليس اخراجها من السلطة

لان الاقصاء والتهميش عامل يهدد الامن الانساني .[٣٣] فضلا عن ذلك على الحكومة واتباع سياسات تعمل على توزيع الثروة الوطنية وتحقيق العدالة لان هذه الازمة تؤدي الى اختلال النظام الديمقراطي القائم على قيم العدالة والمساواة وتؤدي الى انتهاك الحقوق والحريات وهذا ما يهدد الامن السياسي وان تحقيق الاستقرار الاقتصادي يكون من خلال توزيع مصادر الدخل القومي وعدم الاعتماد على النفط فقط ودعم الصناعة الوطنية وسن القوانين الكفيلة بتسويق وحماية المنتج المحلي , [٣٤] ودعم الزراعة وتفعيلها واعادة توجيه الموارد للاستثمار في قطاعات حيوية مثل الخدمات الصحية ومعالجة الاوبئة وهذا ما يقودنا الى ملاحظة مهمة وهي الرؤية المستقبلية والحاجة الى التخطيط الاستراتيجي لان ضعف التخطيط الاستراتيجي ادى الى انعدام الرؤية المستقبلية وضعف القيادة الادارية وترهل وضعف واضح وتخبط في مخرجات الادارة لمعظم مؤسسات الدولة وهذا ما انعكس سلبا على المسيرة التنموية للفرد والدولة العراقية , يجب على الدولة السعي الى بناء اعادة تاهيل الانسان بعد مرحلة القضاء على داعش وترسيخ قيم المواطنة واعادة بناء المدن المحررة واعادة النازحين وانشاء مؤسسات متخصصة في مكافحة الارهاب بكافة اجياله واستخدام العقوبات الصارمة لكل من يروج للكراهية والتحريض على العنف والتطرف لابد ان تنطلق استراتيجية الامن السيبراني العراقي من مبدا ضمان امن العراق وحماية وجودة في الفضاء السيبراني وحماية البنية المعلوماتية الحيوية وبناء مجتمع انترنت موثوق به ورعايته والتعامل معه التحديات السيبرانية التي تهدد العراق وسلامته من خلال برنامج شامل على المستوى مؤسسات وهيئات الدولة والشركات الخاصة يستهدف التدريب على صد الهجمات الالكترونية سواء بالفايروسات او التجسس الاقتصادي او التخريب الالكتروني او هجمات تعطيل شبكات الاتصالات والمعلومات اضافة الى ذلك زيادة وعي الافراد والمجتمع اتجاه الافكار والاخطار وتاسيس الهيئة الوطنية للامن السيبراني العراقي وايجاد مؤسسات واستراتيجيات خاصة برسم وصناعة السياسات لتطوير الامن السيبراني على المستوى المحلي وتوفير مؤسسات فتية ذات كفاءة عالية تستطيع التعامل مع التحديات السيبرانية , [٣٥] واتباع سياسة تعليمية وتربوية واضحة في ترسيخ القيم الوطنية والتشجيع على

استثمار الطاقات الشابة اضافة الى توظيف قدرات الحشد الشعبي في الاجهزة الوطنية العراقية من خلال اعادة هيكلة المؤسسات الامنية والقطاع العسكري وتعزيز الامن والسياسة الامنية من خلال توفير الخبرات الامنية العسكرية والمدنية من ذوي الاختصاصات العلمية والمهارات الخاصة والعمل على تغليب مصلحة الوطن فوق الميول والاتجاهات الحزبية فئوية والاستفادة من الخبرات الاقليمية والدولية في مكافحة الارهاب وتستطيع الدولة تحقيق امنها من خلال ما تملكه من امكانات اقتصادية وسياسية وجغرافية وبشرية ولان تعزيز الامن والاستقرار المجتمعي وتحقيق الرفاه من خلال التنمية الشاملة وتعزيز دور القوات المسلحة عبر تعزيز البناء الاستراتيجي لهذه القوات ورفع مستوى جاهزيتها وبما يمكنها من الدفاع عن امن البلاد وفي الختام نذكر ما اكده رئيس الحكومة محمد شياع السوداني حول الملف الامني في قوله (ان الامن خط احمر ومن يريد اختبار الحكومة في ملف الامن لا يحاول لانه خيار فاشل) , اذا التاكيد على تعزيز السياسة الامنية من اهم اولويات الحكومة العراقية .

الخاتمة

ما شهده العراق بعد العام ٢٠٠٣ من تحولات وتغيرات اثرت على عملية بناء الدولة الحديثة في العراق وعلى السياسة الأمنية بشكل خاص نتيجة التدخل الخارجي واعتماد المحاصصة الطائفية في سياسة الحكومة واسلوب التوافق السياسي ودعم الفيدرالية والخلافات المستمرة بين الكتل السياسية وافتعال الازمات إضافة الى العوامل الخارجية التي كان لها دور في عدم الاستقرار السياسي وضعف السياسية الأمنية العراقية ثم جاء سيطرة تنظيم داعش الارهابي على بعض المدن مما استوجب الدفاع لتحرير الاراضي العراقية من سيطرة داعش وقد تعاونت القوات الأمنية العراقية مع قوات التحالف ومع الجيش والحشد الشعبي بتحرير البلاد من سيطر داعش الارهابي الامر الذي عزز الروح المعنوية واستعادة الثقة لدى ابناء المجتمع العراقي بالسياسة الأمنية والقوات الأمنية وهو ما شكل عنصر قوة يمكن توجيهه لإعادة بناء الدولة بصورة صحيحة في المرحلة القادمة في ظل توافر الشروط التي تعزز من عملية بناء الدولة المدنية وتعزز من السياسة الأمنية وذلك من خلال توفير الخبرات الأمنية العسكرية

والمدنية من ذوي الاختصاصات العلمية والمهارات الخاصة والعمل على تغليب مصلحة الوطن فوق كل الميول والاتجاهات الحزبية الفئوية والاستفادة من الخبرات الاقليمية والدولية في مكافحة الارهاب كما ان الدولة تستطيع تحقيق سياسة أمنية فعالة من خلال ما تمتلكه من امكانيات اقتصادية جغرافية سياسية بشرية في تعزيز قوة وحماية الامن والاستقرار المجتمعي والرفاه من خلال تعزيز دور القوات المسلحة عبر تعزيز البناء الإستراتيجي لهذه القوات ورفع مستويات جاهزيتها بما يمكنها من الدفاع عن امن البلاد الى جانب ذلك إقامة نظام أمني على اساس الانسجام والتعامل التكامل وحفظ الهوية الوطنية مما يبقي الامن مرتبط بالهوية الوطنية وتعزيزها مع حصر السلاح بيد الدولة إضافة الى اتباع سياسة الداخلية تتسم بالحزم والجرأة سواء كانت سياسي اقتصادي اجتماعي ثقافي الى جانب السياسة الخارجية المتمثلة بعلاقتها مع دول الجوار الجغرافي والاقليمي والمنظومة الدولية وعدم السماح لها بالتدخل في الشؤون الداخلية وذلك من خلال دعم وتعزيز منظومتها الامنية والعسكرية وتأمين حدودها الخارجية حتى لا تسمح بعودة تنظيم داعش الارهابي من جديد و مكافحة الفساد بكل اشكاله (المالي ، الإداري ، السياسي) والاعتماد على قوة القانون والحكم الرشيد والمجتمع المدني في بناء وتنسيق الدولة المدنية في العراق .

مصادر

١. الوثيقة التي اصدرت الاستراتيجية الوطنية في مجلس مكافحة غسيل الاموال وتمويل الارهاب في البنك المركزي العراقي بموجب الكتاب ذي العدد (١) في ٢٠١٨/١/٣٠ .
٢. تقرير الامين العام عملا بالفقرة (٦) من القرار ٢٠٠٧/١٧٧٠ , يرمم (S/٢٠٠٨/٤٩٥)
٣. التقرير الاستراتيجي العراقي , ٢٠١٠/ ٢٠١١ , مركز حمورابي للبحوث والدراسات , تحرير عبد علي كاظم المعموري .
٤. مثنى علي المهداوى وسري مهدي صالح ، البعد الأمني للسياسة الأمريكية في العراق عبد ٢٠٠٣ ، مجلة السياسية والدولية ، العددان (٢٧ ـ ٢٦) ، لكلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية ٢٠١٥ .

٥. ايناس عبد السادة علي العنزي , الاستراتيجية الامريكية وادارة صراعات الارادات السياسية على الساحة العراقية , مجلة دراسات دولية , العدد (٤١) , مركز الدراسات الدولية , جامعة بغداد , تموز/ ٢٠٠٩ .

٦. ياسين محمد البكري , اشكالية الديمقراطية التوافقية وانعكاساتها على التجربة العراقية , مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية , مركز للمستنصرية للدراسات العربية والدولية , الجامعة المستنصرية , العدد (٢٧) , ٢٠٠٩ .

٧. فراس عبد الكريم , اسراء علاء الدين , خضر عباس عطوان , سياسات الامن الوطني العراقي في التعامل مع التحدي الارهابي بعد ٢٠٠٥ , مجلة قضايا سياسية , كلية العلوم السياسية , جامعة النهرين , العدد (٤١) , تموز/ ٢٠١٥ .

٨. علي حميد العبيدي , الارهاب وكيفية مواجهته في العراق , مجلة العلوم القانونية , العدد الاول , مجلد (٢٣) , مجلة تصدر عن جامعة النهرين /وزارة التعليم العالي والبحث العلمي , بغداد , ٢٠٠٧ .

٩. اللواء الركن المتقاعد عماد علو ، ادارة الملف الامني في مدينة الموصل بعد التحرير ، مجلة دراسات سياسية واستراتيجية , بيت الحكمة , العدد (٣٥) , كانون الاول/ ٢٠١٧ .

١٠. ياسر عبد الحسين , عراق ما بعد داعش قراءة في السياسة العراقية لمواجهة الارهاب , مجلة دراسات دولية , العدد (٦٦) , تموز/ ٢٠١٦ .

١١. عامر حسن فياض وكاظم علي مهدي , اشكاليات بناء الدولة وادارة الحكم في العراق المعاصر , مجلة قضايا سياسية , كلية العلوم السياسية /جامعة النهرين , العدد (٣٤) , كانون الاول , ٢٠١٦ .

١٢. عبد العظيم جبر حافظ , مدخلات البنية السياسية الديمقراطية والامن الوطني في العراق بعد عام ٢٠٠٣ , مجلة دراسات دولية , العددان (٧٧- ٧٨) , نيسان وتموز/ ٢٠١٩ .

١٣. فراس البياتي , التحول الديمقراطي في العراق بعد ٩/ نيسان/ ٢٠٠٣ , العارف للمطبوعات , بيروت , ٢٠١٣ .

١٤. علي عباس مراد , حول بعض مشكلات اعادة بناء الدولة في العراق , مجلة حمورابي , العدد الرابع /السنة الاولى , كانون الاول/ ٢٠١٢ .

١٥. صدام عبد الستار رشيد و علي محمد علوان , بناء السلام بعد الصراع , مجلة دراسات دولية , العددان (٧٧ – ٧٨) , نيسان و تموز/ ٢٠١٩ .

١٦. يوسف راضي كاظم و عبد الجبار كريم عبد الامير , التحديات الاستراتيجية للامن الوطني العراقي بعد ٢٠٢٣ , مجلة لكلية القانون والعلوم السياسية , العدد (٢٠) , الجامعة العراقية , السنة الخامسة , ٢٠٢٣ .

١٧. نهلة التميمي , تاثير المخدرات على الامن الوطني العراقي , مجلة النهرين , مركز النهرين الدراسات الاستراتيجية , بغداد , العدد الثالث , اب/ ٢٠١٧ .

١٨. ايمان احمد رجب , استقرار العراق علاقة اشكالية بين الامن والسياسة , مجلة السياسة الدولية , العدد (١٧٩) , القاهرة , يناير/ ٢٠١٠ .

١٩. كاظم نواف ابراهيم , ظاهرة العنف والاستقطاب الطائفي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ واثرهما في الاستقرار السياسي , مجلة دراسات دولية , العدد (٦٣) , تشرين الاول /٢٠١٥ .

٢٠. نور علي صكب ، الامن الوطن العراقي في ظل الاختراق السيبراني , مجلة كلية القانون والعلوم السياسية ، العدد (١١) ، تموز/ ٢٠٢١ .

٢١. حسن سعد عبد الحميد , بناء السلام في العراق , مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية , العدد السابع , ٢٠١٩ .

٢٢. عادل عبد الحمزة ثجيل , السياسة والامن في العراق تحديات وفرص , مؤسسة فريد ريش ايبرث , مكتب عمان والعراق , تموز /٢٠٢٠ .

٢٣. معتز محيي عبد الحميد , ادارة الملف الامني , مجلة دراسات سياسية واستراتيجية , بيت الحكمة , العدد (٣٥) , كانون الاول/ ٢٠١٧ .

٢٤. ايمن احمد محمد الشمري , آليات تعزيز الامن السياسي في العراق بعد العام ٢٠٠٣ , مجلة كلية القانون والعلوم السياسية , العدد (٥) , كلية العلوم السياسية /الجامعة العراقية , كانون الثاني/ ٢٠٢٠ .

٢٥. سليم كاطع علي , تحديات وآليات تعزيز الامن الوطني العراقي بعد عام ٢٠١٤ , مجلة حمورابي , العدد (٣٩) , خريف ٢٠٢١ .

٢٦. حازم حمد موسى , الرؤية الاستراتيجية للامن الوطني العراقي في الفضاء السيبراني , المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية , المجلد (٥٧) , العدد (٥) , ٢٠٢٠ , على الموقع الالكتروني : asip.cerist.dz

٢٧. مجموعة العمل المالي : HTTP://Cmic-gov.sy/international-standards/fatf

٢٨. سامر محي عبد الحمزة ، السياسة التشريعية لحماية الامن الوطني السيبراني : دراسة في ضوء احكام القانون الدولي ، على الموقع الالكتروني : lark uowasit.edu.iq

٢٩. رئاسة الوزراء , تصريح رئيس مجلس الوزراء الدكتور حيدر العبادي , الجريمة المنظمة لا تقل خطورة عن الارهاب , المكتب الاعلامي لرئيس الوزراء , بغداد , ٢٠١٥ , متاح على الرابط الالكتروني: www(alfallujah.tv)

٣٠. عثمان رياض , تحديات مؤسسات الامن والدفاع في الحكومة الاتحادية العراقية , شتاء ٢٠٢١ , على الموقع الإلكتروني : https://sq.docWorkspace.com/d/s/ondjF3ZAbbl5rug

٣١. الموقع الرسمي لوكالة الاستخبارات الاتحادية على موقع وزارة الداخلية العراقية على الرابط : http://www.moi.gov.iq/pageviewer.aspx2id=56.

٣٢. https://nsa.gov.iq

٣٣. برنامج الحكومة العراقية برئاسة نوري كامل المالكي لعام ٢٠٠٦ على الموقع الالكتروني : .ttps://pom.iq/index/bamamij002

٣٤. موقع صفحة الشرطة الاتحادية على موقع وزارة الداخلية العراقية على الرابط : http://www.iraqFpi.com/Pages/aboutus.asPX

٣٥. شبكة الانترنت الدولية الموقع الرسمي للتحالف الدولي : http://theglobalcoalition.org/partnersr.

الهوامش

١ مثنى علي المهداوى وسري مهدي صالح ، البعد الأمني للسياسة الأمريكية في العراق عبد ٢٠٠٣ ، مجلة السياسية والدولية ، العددان (٢٧ ـ ٢٦) ، لكلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية ٢٠١٥ ، ص٤٢٥ .

٢ الموقع الرسمي لوكالة الاستخبارات الاتحادية على موقع وزارة الداخلية العراقية على الرابط : http://www.moi.gov.iq/pageviewer.aspx2id=56.

٣ موقع صفحة الشرطة الاتحادية على موقع وزارة الداخلية العراقية على الرابط : http://www.iraqFpi.com/Pages/aboutus.asPX

٤ برنامج الحكومة العراقية برئاسة نوري كامل المالكي لعام ٢٠٠٦ على الموقع الالكتروني : https://pom.iq/index/bamamij002.

٥ https://nsa.gov.iq

٦ ايناس عبد السادة علي العنزي , الاستراتيجية الامريكية وادارة صراعات الارادات السياسية على الساحة العراقية , مجلة دراسات دولية , العدد (٤١) , مركز الدراسات الدولية , جامعة بغداد , تموز/ ٢٠٠٩ , ص ٨٨ - ٨٩.

٧ تقرير الامين العام عملا بالفقرة (٦) من القرار ٢٠٠٧/١٧٧٠ , يرمم (S/٢٠٠٨/٤٩٥)

٨ ياسين محمد البكري , اشكالية الديمقراطية التوافقية وانعكاساتها على التجربة العراقية , مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية , مركز للمستنصرية للدراسات العربية والدولية , الجامعة المستنصرية , العدد (٢٧) , ٢٠٠٩ , ص ٦٤.

٩ التقرير الاستراتيجي العراقي , ٢٠١٠/ ٢٠١١ , مركز حمورابي للبحوث والدراسات , تحرير عبد علي كاظم المعموري , ص ٢٠٠ .

١٠ التقرير الاستراتيجي لعام ٢٠١١/٢٠١٠ , مصدر سبق ذكره , ص ٢٠١ .

١١ فراس عبد الكريم , اسراء علاء الدين , خضر عباس عطوان , سياسات الامن الوطني العراقي في التعامل مع التحدي الارهابي بعد ٢٠٠٥ , مجلة قضايا سياسية , كلية العلوم السياسية , جامعة النهرين , العدد (٤١) , تموز/ ٢٠١٥ , ص ٩٨.

١٢ عثمان رياض , تحديات مؤسسات الامن والدفاع في الحكومة الاتحادية العراقية , شتاء ٢٠٢١ , ص ١٣٦ , على الموقع الإلكتروني : https://sq.docWorkspace.com/d/s/ondjF3ZAbbl5rug

١٣ برنامج الحكومة , مصدر سبق ذكره.

١٤ علي حميد العبيدي , الارهاب وكيفية مواجهته في العراق , مجلة العلوم القانونية , العدد الاول , مجلد (٢٣) , مجلة تصدر عن جامعة النهرين /وزارة التعليم العالي والبحث العلمي , بغداد , ٢٠٠٧ , ص ٥٠ - ٥١ ,.. وانظر شبكة الانترنت الدولية الموقع الرسمي للتحالف الدولي : http://theglobalcoalition.org/partnersr.

١٥ اللواء الركن المتقاعد عماد علو ، ادارة الملف الامني في مدينة الموصل بعد التحرير ، مجلة دراسات سياسية واستراتيجية , بيت الحكمة , العدد (٣٥) , كانون الاول/ ٢٠١٧ , ص ١٧٧.

١٦ ياسر عبد الحسين , عراق ما بعد داعش قراءة في السياسة العراقية لمواجهة الارهاب , مجلة دراسات دولية , العدد (٦٦) , تموز/ ٢٠١٦ , ص ٣٠٣ .

١٧ عامر حسن فياض وكاظم علي مهدي , اشكاليات بناء الدولة وادارة الحكم في العراق المعاصر , مجلة قضايا سياسية , كلية العلوم السياسية /جامعة النهرين , العدد (٣٤) , كانون الاول , ٢٠١٦ , ص ٤٤ – ٤٥ .

١٨ عبد العظيم جبر حافظ , مدخلات البنية السياسية الديمقراطية والامن الوطني في العراق بعد عام ٢٠٠٣ , مجلة دراسات دولية , العددان (٧٧- ٧٨) , نيسان وتموز/ ٢٠١٩ , ص ١٥٣.

١٩ فراس البياتي , التحول الديمقراطي في العراق بعد ٩/ نيسان/ ٢٠٠٣ , العارف للمطبوعات , بيروت , ٢٠١٣ , ص ٢٤٦.

٢٠ علي عباس مراد , حول بعض مشكلات اعادة بناء الدولة في العراق , مجلة حمورابي , العدد الرابع /السنة الاولى , كانون الاول/ ٢٠١٢ , ص ٢١٠.

٢١ صدام عبد الستار رشيد و علي محمد علوان , بناء السلام بعد الصراع , مجلة دراسات دولية , العددان (٧٧ – ٧٨) , نيسان و تموز/ ٢٠١٩ , ص ١٨٢ .

٢٢ يوسف راضي كاظم و عبد الجبار كريم عبد الامير , التحديات الاستراتيجية للامن الوطني العراقي بعد ٢٠٢٣ , مجلة لكلية القانون والعلوم السياسية , العدد (٢٠) , الجامعة العراقية , السنة الخامسة , ٢٠٢٣ , ص ٣٦٢ .

٢٣ رئاسة الوزراء , تصريح رئيس مجلس الوزراء الدكتور حيدر العبادي , الجريمة المنظمة لا تقل خطورة عن الارهاب , المكتب الاعلامي لرئيس الوزراء , بغداد , ٢٠١٥ , متاح على الرابط الالكتروني: www(alfallujah.tv)

٢٤ نهلة التميمي , تاثير المخدرات على الامن الوطني العراقي , مجلة النهرين , مركز النهرين الدراسات الاستراتيجية , بغداد , العدد الثالث , اب/ ٢٠١٧ , ص ١٧٧.

٢٥ ايمان احمد رجب , استقرار العراق علاقة اشكالية بين الامن والسياسة , مجلة السياسة الدولية , العدد (١٧٩) , القاهرة , يناير/ ٢٠١٠ , ص ١٢٠ .

٢٦ كاظم نواف ابراهيم , ظاهرة العنف والاستقطاب الطائفي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ واثرهما في الاستقرار السياسي , مجلة دراسات دولية , العدد (٦٣) , تشرين الاول /٢٠١٥ , ص ١٦٦- ١٦٧.

٢٧ نور علي صكب ، الامن الوطن العراقي في ظل الاختراق السيبراني , مجلة كلية القانون والعلوم السياسية ، العدد (١١) ، تموز/ ٢٠٢١ ، ص ٣٩١.

٢٨ سامر محي عبد الحمزة ، السياسة التشريعية لحماية الامن الوطني السيبراني : دراسة في ضوء احكام القانون الدولي ، على الموقع الالكتروني : lark uowasit.edu.iq

٢٩ حسن سعد عبد الحميد , بناء السلام في العراق , مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية , العدد السابع , ٢٠١٩ , ص ١٠٠ .

٣٠ عادل عبد الحمزة ثجيل , السياسة والامن في العراق تحديات وفرص , مؤسسة فريد ريش ايبرث , مكتب عمان والعراق , تموز /٢٠٢٠ , ص ٨ – ٧ .

٣١ الوثيقة التي اصدرت الاستراتيجية الوطنية في مجلس مكافحة غسيل الاموال وتمويل الارهاب في البنك المركزي العراقي بموجب الكتاب ذي العدد (١) في ٢٠١٨/١/٣٠ ولمواكبة التطورات التي عرفتها التهديدات الناتجة من غسيل الاموال ينظر الى الموقع الالكتروني لمجموعة العمل المالي : HTTP://Cmic_gov.sy/international_standards/fatf

٣٢ معتز محيي عبد الحميد , ادارة الملف الامني , مجلة دراسات سياسية واستراتيجية , بيت الحكمة , العدد (٣٥) , كانون الاول/ ٢٠١٧ , ص ١٨٥ .

٣٣ ايمن احمد محمد الشمري , آليات تعزيز الامن السياسي في العراق بعد العام ٢٠٠٣ , مجلة كلية القانون والعلوم السياسية , العدد (٥) , كلية العلوم السياسية /الجامعة العراقية , كانون الثاني/ ٢٠٢٠ , ص ٣٩٠ .

٣٤ سليم كاطع علي , تحديات وآليات تعزيز الامن الوطني العراقي بعد عام ٢٠١٤ , مجلة حمورابي , العدد (٣٩) , خريف ٢٠٢١ , ص ١١٦ .

٣٥ حازم حمد موسى , الرؤية الاستراتيجية للامن الوطني العراقي في الفضاء السيبراني , المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية , المجلد (٥٧) , العدد (٥) , ٢٠٢٠ , على الموقع الالكتروني : asip.cerist.dz